الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠
و موقف دول الخليج العربي منه

الباحث
حميد سيلاوي لفتة المالكي

مديرية تربية محافظة البصرة

الكلية التربوية المفتوحة

٢٠٢٣م

Preparation
The teacher is Dr.
Hamid Silawi Lafta Al-Maliki

الكلمات المفتاحية

الاجتياح ، الكويت ، دول الخليج ، مجلس التعاون ، قوات التحالف الدولية .

key words

The invasion, Kuwait, the Gulf states, the Cooperation Council, the international coalition forces.

Abstract

The topic “The Iraqi invasion of Kuwait in 1990 and the position of the Arab Gulf states on it” is one of the important topics because it sheds light on one of the issues that was considered a shock and a violent shock to the Arab regional system, and contributed to a rift and split in positions between supporters, opponents, and neutrals. The research aims to study the situation. Gulf countries from the invasion, based on the close relations between Kuwait and the rest of the Gulf countries that were united by one regional bloc, which is the Cooperation Council for the Arab Gulf States, which prompted those countries to stand firmly before the Iraqi government, in addition to their support of the international coalition forces gathered by the United States. The United States issued a UN decision to liberate Kuwait from Iraqi forces. The research was divided into two axes. The first dealt with the Iraqi invasion of Kuwait on August 2, 1990, highlighting the circumstances that preceded the invasion and the events that followed. The second axis was devoted to studying the Gulf position on the Iraqi invasion of Kuwait.

- **المستخلص**

يعد موضوع "الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وموقف دول الخليج العربي منه" من الموضوعات المهمة لأنه يسلط الضوء على أحد القضايا التي عدت بمثابة صدمة وهزة عنيفة للنظام الاقليمي العربي، وساهم في حدوث تصدع وانشقاق في المواقف بين مؤيد ومعارض ومحايد، ويهدف البحث الى دراسة الموقف الخليجي من الاجتياح وذلك انطلاقاً من العلاقات الوثيقة بين الكويت وبقية الدول الخليجية التي كان يجمعها تكتل اقليمي واحد وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الامر الذي دفع تلك الدول الى الوقوف بحزم امام الحكومة العراقية، فضلاً عن قيامها بدعم قوات التحالف الدولي التي جمعتها الولايات المتحدة الامريكية بقرار أممي لتحرير الكويت من القوات العراقية. تم تقسيم البحث على محورين، تناول الاول الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠ وتم فيه تسليط الضوء على الظروف التي سبقت الاجتياح وما تلاه من احداث. اما المحور الثاني فقد كرس لدراسة الموقف الخليجي من الاجتياح العراقي للكويت.

- **الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠**

ظلت الكويت هدفاً لجميع الانظمة السياسة التي تعاقبت على حكم العراق منذ قيام الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١، إذ تعرضت العلاقات العراقية –الكويتية بين الحين والاخر الى بعض الهزات المتمثلة بانتهاك حدود الكويت تارة، أو التهديد بالضم تارة أخرى، وعلى الرغم من ذلك لم يحدث أن وصل الأمر الى حد الاجتياح العسكري الكامل لأراضيها كما حدث في الثاني من شهر آب عام ١٩٩٠، وكان ذلك مفاجئة غير سارة بالنسبة للكويت[١].

خرج العراق من حربه مع ايران، متصدعاً اقتصادياً، إذ كلفته الحرب قرابة (١١٠) مليار دولار، كما أنفق العراق (١٠٢) مليار دولار على شراء وتصنيع آلته الحربية[٢]، كما كانت لديه مدخرات مالية تصل الى أكثر من (٣٨) مليار دولار، وعند انتهاء الحرب أصبح مديناً بما يقارب (١٠٠) مليار دولار، في حين بلغت خسائر الحرب المادية حوالي (٣٠٠) مليار دولار[٣].

ولم تكد تنتهي الحرب حتى أخذت الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في التاسع من شهر اب عام ١٩٨٨ قراراً بزيادة إنتاجهما النفطي، مخالفتين بذلك الاتفاقات المعقودة في إطار منظمة أوبك [٤] (OPEC)، وتم التركيز الكويتي في تحقيق هذه الزيادة الانتاجية على آبار الرميلة الواقعة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها مع العراق والتي كانت موضوعاً في السابق لمناقشات دبلوماسية صاخبة، وقد كان ذلك مدعاة لإثارة القيادة العراقية التي عدت مبادرة الكويت في زيادة انتاجها النفطي استفزازية و "خيانية" وأدت الى انخفاض اسعار النفط العالمية والى خسارة العراق الذي

يعتمد في (٩٠%) من وارداته على النفط لحوالي سبع مليارات دولار أمريكي سنوياً اي توازي فوائد الديون السنوية التي ينبغي عليه دفعها وهكذا أصح العراق " **مهدداً بالاختناق الفعلي**" [٥].

وفي غضون ذلك وقفت بعض دول "الأوبك" إلى جانب الموقف العراقي بالالتزام بالحصص الإنتاجية وزيادة سعر البرميل النفطي، كما أتخذ الأوبك قراراً برفع سعر برميل النفط من (١٨) إلى (٢١) دولار للبرميل الواحد وتحديد سقف الإنتاج، وكذلك إلزام كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة بالحصة المقررة لهما، وقد وعدت الكويت بتخفيض إنتاجها والتزامها بالحصة المقررة لها من قبل "الأوبك"، وذلك خلال انعقاد مؤتمر الأخير في فينا عام ١٩٨٩ وتخفيض الإنتاج من مليوني برميل في اليوم إلى ١,٥ مليون برميل وذلك مع بداية الربع الأول من عام ١٩٩٠، وهذا الحد الذي وصلت إليه الكويت في ذلك الاجتماع ، وحتى منتصف شباط ١٩٩٠ استمر إنتاج النفط الكويتي بازدياد، وذلك لمواجهة احتمال ارتفاع الأسعار وطالما أن سعر البرميل الواحد سيكون أعلى من الحد الأدنى المقرر من " الأوبك" [٦].

ولم تقف الحكومة الكويتية عند ذلك الحد فقد بدأت بأثارة مشكلة الحدود مع العراق وحولت تلك المسألة الى قضية مصيرية وألحت على الزام العراق بعقد معاهدة لإنهاء ازمة الحدود في تلك المدة تحديداً، وقد وجدت الحكومة الكويتية أن في ضعف الاقتصاد العراق بعد حرب دامت مع إيران ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) فرصة مناسبة للضغط على العراق لكي يستجيب لطلبها[٧].

ازدادت شكوك العراق بتصرفات الحكومة الكويتية بعد رفض الاخيرة غير المسوغ طلب العراق والمملكة العربية السعودية رفع سعر برميل النفط الى (٢٥) دولاراً لتعويض خسارة العراق نتيجة انخفاض اسعار النفط عام ١٩٨٩، ومن جانبه أدان النظام العراقي تلك المطالب الكويتية ووصفها بأنها "**جزء من مخطط عام لأضعاف العراق أو تطويقه وحرمانه من المكاسب السياسية والاقتصادية لانتصاره العسكري على ايران .. وان قضية الحدود ليست سوى الجزء المرئي من مؤامرة غربية لأضعاف العراق اقتصادياً وعدم تمكينه من القيام بدوره القومي...**" [٨].

وسرعان ما تطور الخلاف بين البلدين ليتحول من خلاف حول اسعار النفط وموضوع ديون الكويت على العراق الى طرح الأخير ما وصفه بـ"حقوقه التاريخية في الكويت"[٩].

وفي يوم الثالث والعشرين من شهر شباط عام ١٩٩٠ زار صدام حسين[١٠] العاصمة الاردنية عمان خلال الاحتفالات بالذكرى الاولى لتأسيس مجلس التعاون العربي[١١] ، وفي اليوم التالي وخلال اجتماع خاص مع الملك حسين وحسني مبارك الرئيس المصري (١٩٨١-٢٠١٢)، عرض صدام حسين مطالبه من الكويت وتمثلت بإلغاء الديون التي كانت الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة اقرضتهما للعراق خلال الحرب مع ايران ومقدارها ثلاثون مليار دولار، كما طالب بمنح العراق مبلغاً مماثلاً للمبلغ المذكور وفي حال الرفض فأنه سوف يتخذ التدابير الرادعة[١٢].

سعت بعض الدول العربية مثل الاردن لتطويق الخلاف وقام الملك حسين في السادس والعشرين من شباط بجولة امتدت ثلاثة ايام زار خلالها العديد من العواصم

العربية (الخليجية) وأجرى خلالها محادثات مكثفة مع الزعماء الخليجيين، وفي الاول من شهر اذار عاد الى بلده لينطلق بعدها الى العراق بعد تلقيه دعوة رسمية، وخلال لقاءه مع صدام حسين أبلغه أن أمير الكويت رفض إجراء مفاوضات مباشرة ما دام العراق لم يعترف باستقلال وسيادة الكويت[١٣].

وخلال مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في بغداد بين يومي (٢٨-٣٠) ايار عام ١٩٩٠ ، اشار صدام حسين الى موضوع انخفاض النفط واوضح ان هناك سياسة متعمدة من بعض الاسقاء العرب ، وشار الى ذلك بالقول "**قطع الاعناق ولا قطع الارزاق**"[١٤].

ومع تطور الحوادث نشر العراق بحلول الحادي والعشرين من شهر تموز عام ١٩٩٠ ثلاثين ألف عسكري على الحدود العراقية – الكويتية، وفي الثامن والعشرين من الشهر المذكور أقدم صدام حسين الرئيس العراقي على زيادة حجم قواته على الحدود بين الدولتين ليبلغ تعدادها خمسون الف مقاتل[١٥].

وفي القوت الذي كانت فيه التحشيدات العسكرية تتزايد في منطقة الحدود بين الدولتين، عقد في الحادي والثلاثين من شهر تموز عام ١٩٩٠ اجتماع بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية بين عزت ابراهيم الدوري، نائب الرئيس العراقي، وسعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي، الا انه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بسبب تمسك كل طرف بموقفه، فضلاً سوء تقدير الجانب الكويتي للعواقب المحتملة[١٦]. فلم تكد تمضي ثمان ساعات من فشل المباحثات بين الوفدين العراقي والكويتي، وفي تمام الساعة الثانية من فجر يوم الثاني من شهر اب عام ١٩٩٠ اجتاح الحرس الجمهوري

العراقي الحدود الكويتية وبعد ساعات قليلة اصبحت الكويت بالكامل تحت سيطرة الجيش العراقي بعد مغادرة افراد العائلة الحاكمة والحكومة الكويتية الى المملكة العربية السعودية[١٧].

شكل الاحتلال العراقي للكويت تحدياً كبيراً لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد فاجأ هذا الاجتياح دول المجلس، ومثل ذلك تهديداً أمنياً غير مسبوق، مما دفعها لاتخاذ موقف موحد تقوده المملكة العربية السعودية، وافرز الاحتلال العراقي للكويت بأن جعل من دول مجلس التعاون الخليجي[١٨] أكثر تماسكاً لإحساسها بـ"الخطر" المشترك، وهكذا أخذت المملكة العربية السعودية على عاتقها قيادة دول المجلس ولعبت دوراً مهماً في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ومن ثم نجحت بإخراج العراق من الكويت[١٩].

- **موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي من احتلال الكويت**

مثل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، امتداداً للعلاقات التي ربطت دول المنطقة، فضلاً عن انه جاء كاستجابة للتحديات الدولية والاقليمية التي واجهت منطقة الخليج العربي طيلة عقد السبعينات ومنها قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، واندلاع الحرب العراقية الايرانية في شهر أيلول عام ١٩٨٠[٢٠].

كانت الكويت من أولى الدول التي بادرت الى انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد بذل الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير الكويت (٣١ كانون الاول ١٩٧٧ – ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦) جهوداً حثيثة تمثلت بالقيام بجولات خليجية بصدد استطلاع اراء الدول الخليجية، ففي عام ١٩٧٥ زار امارة ابو ظبي ، وبعد محادثات

مطولة مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة صدر بيان مشترك دعا الى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزراء خارجية البلدين بهدف التعاون المشترك بينهما [٢١].

وفي شهر كانون الاول عام ١٩٧٨، قام الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بزيارة الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان، وعلى أثر تلك الزيارات صدرت بيانات مشتركة دعت الى قيام اتحاد يجمع شمل دول الخليج العربي الست [٢٢].

ولم تمض مدة طويلة حتى قرن امراء الخليج القول بالعمل فعلى هامش مؤتمر القمة الاسلامية التي عُقدت في المملكة العربية السعودية، عقد اجتماع ضم دول الخليج الست المشار اليها آنفاً، وقدمت خلال المؤتمر عدة مقترحات، كان ابرزها المقترح الكويتي الذي بدا أنه أكثر قبولاً من الناحية العملية ، الامر الذي دفع الحكام الخليجيين الى اتخاذه اساساً لإقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان أبرز ما تضمنه إقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك لهذه الدول في المجالات الاقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية[٢٣].

وفي الرابع من شباط ١٩٨١ عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمراً ضم وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وأسفر المؤتمر عن اتخاذ قراراً بالإجماع تضمن انشاء مجلس التعاون يضم الدول المذكورة ويكون مقره العاصمة السعودية الرياض، لتطوير التعاون في مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية[٢٤].

وفي الخامس والعشرين من شهر آيار عام ١٩٨١ احتضنت أبو ظبي أول اجتماع قمة لدول مجلس التعاون، وتم خلالها التوقيع على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[٢٥]. وتمَ اختيار عبد الله يعقوب بشارة الدبلوماسي الكويتي ليكون أول أمين عام للمجلس [٢٦].

وبقدر تعلق الامر بموقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، كان الاجتياح العراقي للكويت من اقوى التحديات التي واجهت مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمكن تحديد رد الفعل الخليجي تجاه هذا الحادث من خلال تتبع مواقف المجلس والدول الخليجية، ومن خلال تتبّع تحركات المجلس تجاه أزمة الخليج، يلاحظ أن دول المجلس، نشطت، خلال المدة التي تلت الاجتياح ، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على المستويَين (الدولي والإقليمي) من أجْل الحفاظ على الحشد العسكري الأجنبي، والإجماع الدولي ضد الاجتياح العراقي[٢٧].

كان رد الفعل الأول الملموس هو البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الاجتياح مباشرة في ٣ آب عام ١٩٩٠. وكان يمثل رد الفعل الجماعي الأول لدول المجلس الست، إذ أدانت تلك الدول الاجتياح وطالبت العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط، وعودة القوات العراقية إلى المواقع التي كانت فيها قبل الثاني من شهر آب عام١٩٩٠، كما طالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه الاجتياح [٢٨].

و اصدر المجلس الوزاري لمجلس تعاون دول الخليج العربية بياناً بعد ختام دورته الاستثنائية التي عقدت في جدة يوم السابع من شهر آب عام ١٩٩٠، وتضمن ادانة صريحة للعراق لقيامه بغزو الكويت، وفي الوقت نفيه دعا البيان المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤوليته تجاه انتهاك "الشرعية"، وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت، كما سجل البيان الدعم المجلس لدولة الكويت على الاصعدة كافة[٢٩].

كما توالت الاجتماعات التي عقدت في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي يوم الحادي عشر من شهر آب عام ١٩٩٠ عقد رؤساء الأركان لدول المجلس اجتماعهم في الرياض لإقرار خطط موحدة لقوات دول المجلس التي وضعت تحت القيادة السعودية، وللتنسيق بشأن استقبال قوات التحالف الدولي، كما عقد وزراء الإعلام في الخامس عشر من الشهر نفسه اجتماعهم الطارئ في جدة لمواجهة الإعلام العراقي، في الوقت الذي اجتمع فيه وزراء مالية كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية لتدارس إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المتحالفة[٣٠].

وضمن السياق نفسه، أصدر المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء القمة التي عقدت في قطر البيان بين يومي (٢٢-٢٥/كانون الاول عام ١٩٩٠) بياناً ختامياً بشأن الاجتياح العراقي للكويت الختامي للدورة الحادية عشرة، إذ تطرق المجلس الى الوضع الخطير في المنطقة، كما ناقش تأثير "**العدوان ونتائجه الخطيرة على امن واستقرار منطقة الخليج والعالم العربي والامن والسلام الدوليين .**

والمجلس الاعلى اذ يجدد ادانته الشديدة للنظام العراقي لعدوانه السافر .. على دولة الكويت ولاستمراره في رفض الامتثال لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وقرار مؤتمر القمة العربي رقم (١٩٥) ، وميثاق الامم المتحدة ، وقرارات مجلس الامن الخاصة بالعدوان على دولة الكويت ، فان المجلس الاعلى يؤكد وقوف الدول الاعضاء حكومات وشعوبا مع دولة الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها في جهادهما حتى التحرير الكامل..." [٣١] .

كما عدت دول مجلس التعاون الخليجي "الاعتداء" العراقي للكويت بمثابة "اعتداء" على جميع الدول الاعضاء ، كما أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ ، وان عدوان نظام العراق على دولة الكويت هو عدوان على دول المجلس كافة، لذا فقد كرر المجلس مطالبه المتمثلة بمطالبة القيادة العراقية باحترام المواثيق والاعراف الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمها مع دولة الكويت ، وبالركون الى السلم للمحافظة ، كما دعا المجلس العراق لان يبادر بشكل فوري الى سحب قواته من جميع اراضي دولة الكويت دون قيد او شرط لتعود اليها السلطة الشرعية لتجنيب الشعب العراقي وشعوب المنطقة والعالم باسره اهوال حرب مدمرة ، كما طالب النظام العراقي بوجوب احترام المدنيين وتأمين سلامة ارواحهم وممتلكاتهم ، وكذلك المحافظة على المنشآت والممتلكات الخاصة والعامة، وفقا لإحكام الشريعة الاسلامية ، ووفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بشأن حماية المدنيين وقت الحرب ، ووفقا كذلك للمواثيق والاتفاقيات الانسانية والدولية ، كما حمل المجلس العراق مسئولية التعويض عن الاضرار والخسائر الناجمة عن الاجتياح التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية

والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة او الخاصة والاستيلاء على ممتلكاتها واموالها وودائعها ونقلها خارج الكويت ، ويؤكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما اصابهم من اضرار وخسائر نتيجة الاجتياح [٣٢].

وفي اطار الجهود السياسية والدبلوماسية الهادفة الى تعزيز وحدة الاجماع العربي والدولي الرافض للعدوان وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، فقد قرر المجلس تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الاعضاء للقيام بجولات جماعية الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الاهمية، كما اعرب المجلس عن امله في ان يستجيب النظام العراقي لما تفرضه الشرعية العربية والدولية مؤكداً في الوقت نفسه على حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء الى الوسائل اللازمة كافة لتأمين عودة السيادة والشرعية الى الكويت[٣٣]. في اشارة الى المضي بخيار استخدام القوة من أجل اخراج القوات العراقية من الكويت.

كما عبر المجلس عن تقديره وامتنانه لجميع الدول التي وقفت الى جانب المطالب الخليجية–الكويتية ، واستجابة تلك الدول لطلب دول المجلس في نشر قواتها الى جانب القوات الخليجية لمساندتها في مهامها الدفاعية، مؤكداً في الوقت نفسه ، ان تلك القوات العربية والاسلامية والصديقة التي قدمت بناءً على طلب من دول المجلس ستعود الى بلدانها عندما تطلب منها الاخيرة ذلك بعد ان تزول الاسباب التي استدعت تواجدها وهي "الاحتلال العراقي للكويت" والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون ، وأكد المجلس ان تلك المواقف المشرفة ستنعكس ايجابياً على علاقات دول المجلس مع هذه

الدول العربية والاسلامية والصديقة في جميع المجالات[٣٤]. وكان ذلك بمثابة تقديم اغراءات الى تلك الدول للإفادة فيما بعد من اموال دول الخليج العربي.

ولعل أزمة الاجتياح العراقي للكويت قد أسفرت عن نتيجة إيجابية بالنسبة لدول الخليج العربية، إذ كانت المرة الأولى التي يساند فيها المسئولون في مؤسسات النقد عملة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي وضمان قيمتها، وهو أمر عده كثير من الباحثين الاقتصاديين تحقيقاً لفاعلية اقتصادية لأحد التجمعات العربية، حيث قرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعم الدينار الكويتي، مما أكسب هذا التجمع الخليجي أهميته، إذ أدركت دول الخليج العربية أن مجتمعاتها واقتصادها في سلة واحدة وسقوط إحدى دول المجلس يعنى بالتداعي سقوط الآخرين[٣٥].

ولم يقتصر الموقف الخليجي على الجانب السياسي والدبلوماسي فقد اتخذ مجلس التعاون الخليجي خطوات فعالة على المستوى الاقتصادي ، على المستوى الاقتصادي، فمنذ اللحظات الاولى للغزو بدأ التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، ليقطع أشواطاً أبعد، في اتجاه الخطط الموضوعة من قبْل، لكن بشكل متسارع. كما اتُّفق على الإسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مع اختصار مواعيد تحقيق الخطوات الباقية من الاتفاق، بما في ذلك توحيد التعريفة الجمركية في دول المجلس، وتعريف القيمة المضافة، كما تشكّلت، بعد الاجتياح ، لجنة رباعية، ضَمّت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطَر، للاتفاق على حجم المساعدات، التي ستقدمها الدول الأعضاء في المجلس، إلى الدول المتضررة من الأزمة، والشروط اللازمة لذلك. وكذلك الاتفاق على تقليل الآثار السلبية للأزمة، مثل توفير السيولة

النقدية للمصارف المحلية، والقبول المتبادل من كل مصرف مركزي لعملات دول مجلس التعاون، وبالسعر نفسه. وهو ما أعاد الاستقرار، بعد الذعر المفاجئ، والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية. واتُّفق، كذلك، على استمرار الترتيبات المتعلقة بالدينار الكويتي، واتخاذ الإجراءات المؤدية إلى قبول المصارف الخليجية، تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتي، من عائلات أو أفراد كويتيين، يقدَّر بنحو خمسمائة دينار، لمرة واحدة[٣٦].

اما على المستوى العسكري، عقد رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي، اجتماعاً، في الرياض، في الحادي عشر من شهر اب عام ١٩٩٠، لإقرار خطط موحَّدة للقوات المسلحة لدول المجلس، في مواجَهة التطورات المحتمَلة، والتنسيق في شأن استقبال القوات، الصديقة والشقيقة، التي استقدمت إلى المنطقة، كما عقد وزراء دفاع دول المجلس، اجتماعاً استثنائياً، في الرياض، في الثاني والعشرين من شهر آب١٩٩٠، نوقش فيه الوضع العسكري في المنطقة، إضافة إلى توصيات رؤساء الأركان وقرر الوزراء، في نهاية الاجتماع دعم الكويت ومساندتها وتخليصها من الاحتلال العراقي، في الإطار الدولي، وكذلك الاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج، لتحرير الكويت[٣٧]. كما اجتمع وزراء مالية مجلس التعاون لبحث امكانية المشاركة في نفقات قوات التحالف الدولي المرابطة في منطقة الخليج العربي [٣٨].

والى جانب الموقف الجماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان هناك مواقف فردية، لكنها صبت بالموقف الجماعي ولم تبتعد عنه، وكما سيتم ايضاحه

بشكل مركز، بالنسبة للملكة العربية السعودية وهي أكبر الدول الاعضاء بالأسرة الخليجية كان موقفها حازماً وادى بالنهاية الى الانسحاب العراقي من الكويت، ومنذ الايام الاولى اضطلعت المملكة بدور مهم، فعلى المستوى السياسي تحدد موقفها بضرورة الانسحاب العراقي الكامل من الكويت، و عودة الحكومة الكويتية إلى الحكم، و السعي إلى وضع الأُسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل[٣٩].

وضمن السياق نفسه أصدر الملك فهد بن عبد العزيز في التاسع من اب بياناً تاريخياً اوضح فيه موقف المملكة ، كما اعلن فيه قراره القاضي باستدعاء القوات الصديقة – في اشارة الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا– والشقيقة، لمساندة القوات السعودية، وللدفاع عن أمن المملكة ضد أي اعتداء عليها[٤٠]. ففي السادس من شهر آب عام ١٩٩٠، استقبلت المملكة العربية السعودية ديك تشيني (Dick Cheney) وزير الدفاع الأمريكي، لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق الذي تم توصيل إليه مع الملك فهد بشأن استقبال القوات الأمريكية في الأراضي السعودية[٤١].

وبعد أن حصل البيت الأبيض الأمريكي على الضوء الأخضر من المملكة العربية السعودية في طلب القوات الأمريكية أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Herbert Walker Bush) أمراً نهائياً بانتشار القوات الأمريكية إذ اسند لهذه القوات ثلاث أهداف هي: ردع العراق عن أي اعتداء آخر ضد أي دولة، و الدفاع عن المملكة العربية السعودية من أي اعتداء عراقي محتمل، ودعم قدرات شبه الجزيرة العربية الموجودة في المنطقة[٤٢].

وفي مواجَهة الحملة الدعائية العراقية، القائلة إن الأماكن المقدسة، هي قيد الاحتلال من قوات أجنبية، ونداء الجهاد، الصادر عن الرئيس العراقي، سعت حكومة المملكة إلى إشراك قوات إسلامية، إلى جانب القوات العربية، في الدفاع عن أراضيها، لعزل الرئيس العراقي، وإضعاف موقفه ومقولته. فضلاً عن إفتاء هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، ورابطة العالم الإسلامي، بمشروعية إجراءات الحكومة السعودية[٤٣].

كما نشطت المملكة العربية السعودية إلى زيادة التعاون العسكري والتنسيق، مع كلٍّ من مصر وسورية، لكونهما الدولتَين العربيتَين، اللتَين تقفان، بقوة، ضد الاجتياح العراقي، بينما أظهرت المملكة سياسة حازمة، تجاه الدول، التي رأت أن جوهر مواقفها، ينمّ بمساندة الموقف العراقي، والترويج له، وإفساح مجال المناورة أمامه فأبعدت المملكة معظم الدبلوماسيين، العاملين في سفارات العراق والأردن واليمن، فقلصت عددهم فيها إلى أدنى حدٍّ ممكن كذلك، رحّلت عدداً كبيراً من رعايا كل من اليمن والأردن والسودان[٤٤].

اما سلطنة عمان، فقد تميزت عن بقية دول المجلس بانتهاجها سياسة خارجية، تحتفظ بقدر من الاستقلالية، نمَّت عن نفسها، على الرغم من أن السلطنة، التزمت بالموقف الخليجي العام[٤٥]، وأعلنت رفضها الاجتياح ، وأرسلت قوات عُمانية للمشاركة في القوة العسكرية الخليجية، على الحدود السعودية . الكويتية. وفي الوقت نفسه، احتفظت السلطنة بقنوات التواصل مع العراق لأنها كانت تميل إلى الحل السلمي في

حال انسحاب العراق من الكويت، وعودة الحكومة الكويتية، تفادياً لإراقة الدماء العربية وتجنباً للأخطار، التي يمكن أن تُحدِق بالأمّة العربية[٤٦].

وفيما يتعلق بموقف الامارات العربية المتحدة، وهي التي كانت احد اسباب أزمة الخليج الثانية، فمنذ أن بدأ الاجتياح العراقي للكويت والنشاط الدبلوماسي لدولة الإمارات، سواء من رئيس الدولة أو أجهزتها، لم ينقطع، كما شاركت دولة الإمارات في جميع الاجتماعات، على المستوى العربي، وكذلك جميع اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي، كما شاركت الامارات ممثلة بالشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر القمة غير العادية، في القاهرة، في يوم العاشر من شهر آب ١٩٩٠. وفي إطار التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، أكد الشيخ زايد أن "كل دول مجلس التعاون، هبت في وجه المعتدي. وكانت تنتظر أن يطلب منها أكثر. لقد أثبتت تجربتنا في مجلس التعاون، أن تعاوننا فيما بيننا، كان صادقاً وصحيحاً. ولذلك، فهو ثابت في وقت الضيق والشدة. وهناك التزام من الجميع بالتعاون، بكل معانيه"[٤٧].

- **الخاتمة:**

أتضح من المعلومات الواردة في البحث ما يلي:

١. لقد كان الوضع الاقتصادي السيء في العراق بعد خروجه من الحرب العراقية–الايرانية أحدى الاسباب التي دفعت النظام العراقي الى مطالبة الكويت وبعض الدول الخليجية بإلغاء ديونها على العراق.
٢. أدى امتناع الكويت عن الاستجابة لمطالب العراق اعلاه، واثارته موضوع ترسيم الحدود، فضلاً عن زيادة سقف الانتاج النفطي وعدم الاستجابة لقرارات الاوبك ومطالب العراق المتكررة سبباً في اثارة القيادة العراقية وجعلها تفكر جدياً باتخاذ اجراءات رادعة تجاه الكويت.
٣. وبناء على ذلك، فضلاً عن العوامل الذاتية الاخرى التي تعلقت بالقيادة العراقية، ألتي اتخذت قرار غزو الكويت واعادة ترتيب الاوضاع بما ينسجم وطموحات تلك القيادة.
٤. اتسم الموقف الخليجي تجاه الاجتياح العراقي للكويت بالرفض والاستنكار وطالبوا بانسحاب العراق الى حدود ما قبل الثاني من آب عام ١٩٩٠ وتعويض الكويت عن الخسائر التي لحقت بها، وقد توزع الموقف الخليجي بين نوعين من المواقف، النوع الاول هو الموقف الجماعي الذي تبناه مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي عد نفسه مسؤولاً عن المطالبة بحقوق الكويت، اما النوع الثاني فهو المواقف المنفردة التي ابدتها دول الخليج الخمس، وقد اجمعت جميع المواقف على ضرورة الانسحاب العراقي وتعويض الكويت وردع النظام العراقي عن العودة الى مثل تلك الافعال في المستقبل.
٥. لقد انعكست مواقف دول الخليج العربي على علاقاتها مع العراق .

- **الهوامش والمصادر**

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر: دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت ١٩٧١-١٩٩١،ج ٥، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٦٩.

(٢) سلمان محمد عطية أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر-غزة، ٢٠١٢، ص٢٣.

(٣) جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية -الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، ٢٠١٧، ص١٣٠.

(٤) انشات المنظمة بعد اجتماع عقد في بغداد شهر ايلول ١٩٦٠ ، وذلك كرد فعل على تلاعب الشركات النفطية بالاسعار، وضمت الاعضاء، العراق، ايران، الكويت، السعودية، فنزويلا، ، قطر، والتي انضمت بعد اربعة اشهر من انشائها، ثم انضمت ليبا وإندونيسيا عام ١٩٦٢، وابو ظبي عام ١٩٦٧، والجزائر عام ١٩٦٩ ونيجيريا عام ١٩٧١، والاكوادور عام ١٩٧٣، ومقرها الحالي في فيينا، للمزيد من التفصيلات عن المنظمة ينظر: سيروب ستيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبيك، منشورات النفط والتنمية، بغداد، ١٩٨٠، ص ٨ وما بعدها.

(٥) بيار سالينجر و إريك لوران، حرب الخليج - الملف السري، ط١١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص٨.

(٦) سلمان محمد عطية أبو عطيوي، المصدر السابق، ص٢٥.

(٧) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٩١دراسة تاريخية ، دار الانتشار العربي، (بيروت، ٢٠١٠)، ص٢٥٤-ص٢٥٥ .

(٨) المصدر نفسه، ص٢٥٤-ص٢٥٥ .

(٩) المصدر نفسه، ص٢٥٥

(١٠) صدام حسين (١٩٣٧ - ٢٠٠٦)، ولد في تكريت في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٣٧، انضم الى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٧ وشارك في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ ، مما دفعه الى الهرب من العراق ، شارك في الاطاحة بحكم عبد

الرحمن عارف عام ١٩٦٨، وشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة للمدة ١٩٦٨ – ١٩٧٩، أصبح رئيساً للعراق للمدة ١٩٧٩ – ٢٠٠٣، وشهد العراق خلال مدة حكمه العديد من الاحداث والتطورات المهمة ابرزها الحرب مع ايران لمدة ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) واجتياح العراق للكويت وحدوث حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ ، انتهى حكمه بتدخل خارجي من الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣. وتم اعدامه شنقاً على اثر محاكمته في الخامس من تشرين الثاني عام ٢٠٠٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية: الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، العراق، ٢٠٠٧، ص٣٦٧-ص٣٦٩.

(١١) أُسّسَ في بغداد في السادس عشر من شهر شباط عام ١٩٨٩ بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية ، وضم كلاً من العراق والمملكة الأردنية الهاشمية واليمن الشمالي و مصر، وكان الهدف من تأسيسه تحقيق اعلى مستويات التعاون، كما كان مخططًا للمجلس أن يقوم بدور ريادي في المنطقة، الا ان حدوث الغزو العراقي للكويت وحدوث حرب الخليج الثانية بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١ أدى الى انفراط عقد هذا المجلس، لاسيما بعد مشاركة مصر في الحرب ضد العراق. للمزيد من التفصيلات ينظر: جواد كاظم داخل البهادلي، مجلس التعاون العربي ١٩٨٩ – ١٩٩١ : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩ .

(١٢) سالينجر ولوران، المصدر السابق، ص١٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٨ .

(١٤) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٣٨٦.

(١٥) عماد هادي عبد علي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد، العدد ٢١، ٢٠١٣، ص٤١٣-ص٤١٤.

(١٦) الطائي، المصدر السابق، ص٢٥٥

(١٧) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٩٢، ص٤٨٧.

(١٨)منظمة اقليمية (سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية) تأسست يوم الخامس والعشرين من شهر ايار عام ١٩٨١ بمبادرة من الحكومة الكويتية، وتتكون هذه المنظمة (المجلس) من جميع الدول العربية المطلة على حوض الخليج العربي باستثناء العراق، و تتخذ هذه المنظمة من العَاصمة السُّعُوديَّة الرِّيَاض مقرًا رئيسيًّا له ويتم التناوب على رئاسته من الدول الست الاعضاء. للمزيد من التفصيلات ينظر: باسم علوان حسين، سياسة الكويت الخارجية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه القضايا الخليجية ودول المشرق العربي ١٩٨١ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٨.

(١٩) رافد احمد محمد امين العاني، الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (المملكة العربية السعودية أنموذجا)، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص٢٠.

(٢٠)عبد الرحمن النعيمي، أضواء على مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات عربية، العدد١ ، حزيران، ١٩٨١، ص٢٤-ص٢٥.

(٢١) يحيى حلمي رجب، مجلس تعاون لدول الخليج العربية رؤيا مستقبلية- دراسة قانونية سياسية اقتصادية، الكويت ١٩٨٣، ص١٢٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٦٣.

(٢٣)نايف علي عبيد، مجلس التعاون الخليجي من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٦،ص١٣٠.

(٢٤) رجب، المصدر السابق، ص٢٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٢٦) رجب، المصدر السابق، ص٧١.

(٢٧)موسوعة مقاتل من الصحراء، العراق والكويت.. الجذور ..الغزو.. التحرير. منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/sec04.doc_cvt.htm .

(٢٨) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٤٤٠.

(٢٩) بيان المجلس الوزاري لمجلس تعاون دول الخليج العربية، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة، جدة ، ١٩٩٠/٨/٧، منشور على موقع موسوعة مقاتل من الصحراء على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/doc30.doc_cvt.htm

(٣٠)جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٤٤١.

(٣١)الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيانات المجلس الأعلى، البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة، الدوحة ١٩٩٠/١٢/٢٥. منشور على الموقع:
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Thefinalstatementfortheelevent10 . aspx.

(٣٢)المصدر نفسه.

(٣٣)المصدر نفسه.

(٣٤)المصدر نفسه.

(٣٥)جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٤٤١.

(٣٦)موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.

(٣٧)سمير العقون، الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته على العلاقات العربية-العربية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٦،ص٢٩

(٣٨)المصدر نفسه، ص٣٠.

(٣٩)موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.

(٤٠)للمزيد من التفصيلات عن الموقف السعودي ينظر: حسين كريم حمود و تبارك فاضل احمد، موقف المملكة العربية السعودية من الغزو العراقي للكويت
في ٢ آب ١٩٩٠، مجلة اشراقات تنموية، المجلد ٧، العدد ٣٠، ٢٠٢٢، ص١-ص٢١.

(٤١)احمد عثمان محمد الدليمي، دول مجلس التعاون الخليجي وأثرها على العلاقات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢. ص٩٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٤٣)موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.

(٤٤)المصدر نفسه.

(٤٥) مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق وسلطنة عمان ٢٠٠٣-٢٠٢٠ وفرص المستقبل ، الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٤٥، ٢٠٢٢، ص٢١.

(٤٦) موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق.

(٤٧)المصدر نفسه.

Notes and sources

((Jamal Zakaria Qasim, The Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf: The Arab Gulf States in the Post-Independence Phase from the British Withdrawal to the Invasion and Liberation of Kuwait 1971-1991, vol. 5, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1996, p. 369.

((Salman Muhammad Attiya Abu Atiwi, The Iraqi invasion of Kuwait and its repercussions on the Palestinian issue 1990-1991, unpublished master's thesis, Faculty of Arts and Human Sciences, Al-Azhar University - Gaza, 2012, p. 23.

((Jasib Abdul Hussein Al-Khafaji, Rawaa Sabah Al-Janabi, demarcating the Iraqi-Kuwaiti border after the Iraqi invasion of Kuwait, Kufa Journal of Etiquette, Volume 1, Issue 32, 2017, p. 130.

((The organization was established after a meeting held in Baghdad in September 1960, as a response to oil companies' manipulation of prices. Its members included Iraq, Iran, Kuwait, Saudi Arabia, Venezuela, Qatar, which joined four months after its establishment, then Libya and Indonesia joined. In 1962, Abu Dhabi in 1967, Algeria in 1969, Nigeria in 1971, Ecuador in 1973, and its current headquarters in Vienna. For more details about the organization, see: Serop Stepanyan, Organization of the

Petroleum Exporting Countries (OPEC), Oil and Development Publications, Baghdad, 1980, p. 8. And beyond.

((Pierre Salinger and Eric Laurent, The Gulf War - The Secret File, 11th edition, Publications Distribution and Publishing Company, Beirut, 1993, p. 8.

((Salman Muhammad Atiya Abu Atiwi, previous source, p. 25.

((Hashim Abd al-Razzaq Saleh al-Tai, The Islamic Movement in the Arabian Gulf 1945-1991, a historical study, Arab Publishing House, (Beirut, 2010), pp. 254-p. 255.

((Same source, pp. 254-p. 255.

((Same source, p. 255

((Saddam Hussein (1937 - 2006), born in Tikrit on April 28, 1937, joined the ranks of the Arab Socialist Baath Party in 1957 and participated in the failed attempt to assassinate Iraqi President Abdul Karim Qasim in 1959, which prompted him to flee Iraq. He participated in the overthrow of the rule of Abd al-Rahman Arif in 1968, and served as Vice President of the Revolutionary Command Council for the period 1968-1979. He became President of Iraq for the period 1979-2003. During his rule, Iraq witnessed many important events and developments, most notably the war with Iran for eight years (1980- 1988) and Iraq's invasion of Kuwait and the outbreak of the Second Gulf War 1990-1991. His rule ended with external intervention from the United States of America in 2003. He was executed by hanging following his trial on November 5, 2006. For more details see: Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Parties : Parties, associations, movements, and political, national, and religious figures in Iraq, Al-Arif Publications Foundation, Iraq, 2007, pp. 367-p. 369.

((It was established in Baghdad on the sixteenth of February 1989 after the end of the Iran-Iraq War, and included Iraq, the Hashemite Kingdom of Jordan, North Yemen, and Egypt. The aim of its establishment was to achieve the highest levels of cooperation, and it was also planned for the Council to play a pioneering role in The region, but the Iraqi invasion of Kuwait and the Second Gulf War between 1990-1991 led to the dissolution of this council, especially after Egypt's participation in the war against Iraq. For more details, see: Jawad Kadhim Dakhel Al-Bahadli, The Arab Cooperation Council 1989 - 1991: A Historical Study, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Basra, 2019.

((Salinger and Laurent, previous source, p. 14.

((Same source, p. 18.

((Jamal Zakaria Qasim, previous source, p. 386.

((Imad Hadi Abd Ali, The position of the United States of America on the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, Journal of the Islamic University College, Volume, Issue 21, 2013, pp. 413-p. 414.

((Al-Ta'i, previous source, p. 255

((Muhammad Hassanein Heikal, The Gulf War, Illusions of Power and Victory, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1992, p. 487.

(() A regional (political, economic, military and security) organization established on the twenty-fifth of May 1981 at the initiative of the Kuwaiti government. This organization (the Council) consists of all the Arab countries overlooking the Arabian Gulf basin with the exception of Iraq. This organization is based in the Saudi capital, Riyadh. Its headquarters is headed by the six member states. For more details, see: Basem Alwan Hussein, Kuwait's foreign policy within the framework of the Gulf Cooperation Council towards Gulf issues and the countries of the Arab Levant 1981-1989, unpublished master's thesis, College of Arts, University of Basra, 2018.

((Rafid Ahmed Muhammad Amin Al-Ani, The Arab Role in the Second Gulf War in 1991 (Saudi Arabia as a Model), Political and International Journal, Issue 21, 2012, p. 20.

( )Abdul Rahman Al-Naimi, Spotlight on the Gulf Cooperation Council, Arab Studies Journal, Issue 1, June, 1981, pp. 24-25.

( )Yahya Hilmi Rajab, Cooperation Council for the Arab Gulf States, A Future Vision - A Legal, Political, and Economic Study, Kuwait 1983, p. 129.

( )Same source, p. 63.

( )Nayef Ali Obaid, The Gulf Cooperation Council from Cooperation to Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1996, p. 130.

( )Rajab, previous source, p. 24.

( )Same source, p. 24.

( )Rajab, previous source, p. 71.

( )Encyclopedia of a fighter from the desert, Iraq and Kuwait... roots... invasion... liberation. Published on the website:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/sec04.doc_cvt.htm.

( )Jamal Zakaria Qasim, previous source, p. 440.

( )Statement of the Ministerial Council of the Gulf Cooperation Council, the twelfth special session, Jeddah, 8/7/1990, published on the Desert Fighter Encyclopedia website at the link:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/doc30.doc_cvt.htm

)Jamal Zakaria Qasim, previous source, p. 441.

( )General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Statements of the Supreme Council, Final Statement of the Fifteenth Session, Doha

( ) Same source, p. 97.

( )Encyclopedia of a Desert Fighter, previous source.

( )Same source.

( ) Mufid Al-Zaidi, Relations between Iraq and the Sultanate of Oman 2003-2020 and opportunities for the future, Political and Strategic Studies, No. 45, 2022, p. 21.

( ) Encyclopedia of a Desert Fighter, previous source.
( )Same source.